

قياساً آخر، ذلك أنه يرى أن القياس إذا منع الاسم الصرف أن يجرب بالفتحة، يقول: «ولو أنه حين حُذِف التنوين نصب كالاسم الذي لا ينصرف، وهو في موضع الخفض مفتوح، لكان وجهها وقياساً صحيحاً، ولكن الخفض في طارق ووحشى مروى (١)».

وقد اعتد بقياسه هذا عندما وجد في السماع ما يؤيده، وهو قول الشاعر:

كنار أبى جُباحبٍ والظُّبينا

فقد روى بفتح الباء، يقول: «وترك صرفه ولم يخفض، وهو في موضع الخفض، لما قدمناه من أن الاسم إذا ترك صرفه ضرورة أو غير ضرورة لم يدخله الخفض، كما لا يدخله التنوين (٢)».

٣ - وقد أده قياس التمثيل إلى أن الأصل أن يلزم المثني الألف في جميع أحواله، ولهذا القياس مُقَدِّمات هي: أن الألف والواو في: يفعلان ويفعلون، أصل للالف والواو في: الزيدان والزيدون، لأنها في الأفعال اسم وعلامة جمع، وفي الأسماء حرف وعلامة جمع. ويستدل على أصالة العلامات في الأفعال بأنهم لم يجمعوا بالواو والنون إلا ما فيه معنى الفعل، وأنهم لم يقولوا: فَعَلُوا، إلا لما يعقل، وكذلك الجمع، وأنهم لما قالوا فَعَلُوا للعاقل وغيره كان المثني لما يعقل ولما لا يعقل، ويرتب على ذلك قوله: «فإذا ثبت ما قلناه فحق العلامة في تثنية الأسماء أن تكون على حَذِّها في علامة الاضمار، وأن تزداد ألفاً في الرفع والنصف والخفض، . لأنها تثنية في جميع أحوالها، وكذلك فعلت طوائف من العرب، وهم: خثعم وبنو الحارث بن كعب (٣)».

(١) ن . م . ١٧٣/٢ .

(٢) ن . م . ١٦٤/٢ .

(٣) النتائج ١٥٣ .